## الصين في عينٍ خليجية

**حسن مدن**

ليس دارجاً عندنا، إلّا فيما ندر، أن يكتب سفراء بلداننا إلى البلدان الأجنبية الأخرى مُذكّراتهم عن فترة عملهم ممثّلين لبلدانهم فيها، خاصةً بعد أن يتقاعدوا من عملهم، وتتيّسر لهم مساحةٌ من الحرّية في أن يحكوا بعض ما شاهدوه، ويدوّنوا انطباعاتهم عن الناس والمجتمع والعادات والتاريخ في البلدان التي عملوا فيها سفراء.

من هذه القلّة النادرة كان الدبلوماسي البحريني السابق حسين الصبّاغ الذي مثّل بلاده في أكثر من بلد، بينها لبنان وإيران والصين وتونس، كما عمل في بعثة البحرين في هيئة الأمم المتّحدة بنيويورك عدّة سنوات، وشرع الصبّاغ في كتابة مُذكّراته، بصفته سفيراً، من خلال كتابين صدرا له حتّى الآن، أحدهما عن فترة عمله سفيراً في العاصمة الإيرانية طهران، والثاني عن سنوات عمله سفيراً في العاصمة الصينية بكين، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الوقوف هنا، ولو على عجل، أمامه.

بدأ الصبّاغ حياته وهو شابّ كاتباً في النقد الأدبي، خاصةً بالشأن الثقافي، حيث يعدّ هو ومحمّد جابر الأنصاري، فضلاً عن عبد الرحمن الصوير، وهو مُعلّم فلسطيني قديم في مدارس البحرين، من أوائل من قدّموا قراءاتهم النقدية في النصوص الشعرية والقصصية المبكّرة للأدباء البحرينيّين الشباب يومها، وغدوا اليوم مُخضرَمين، ولكنّ العمل الدبلوماسي سرعان ما أخذ الصبّاغ بعيداً عن هذا الحقل، فما إن تقاعد من عمله، حتّى استيقظ عنده مُجدّداً هاجس الكتابة، من خلال توجّهه نحو تدوين يوميّاته سفيراً. في كتابه «يوميّات سفير بحريني في الصين» يطوف بنا المؤلف في عوالم الصين، تاريخاً وحاضراً، بعين مراقب موضوعي، قُدّر له أن يعمل فيها سفيراً في السنوات التي تلت انعطافتها الاقتصادية المُهمّة، بحيث يصحّ أن نصفه بالشاهد على بدايات ذلك التحوّل، وبين ما يستوقفنا في شهادة الصبّاغ عن الصين ملاحظته تمسّك الصينيّين بتراثهم ورموز تاريخ بلادهم، التي صنعت هذا التاريخ، وحتّى لو اختلف بعضهم في الموقف والرؤية من بعض هذه الرموز، فذلك ليس مدعاةً للتقليل من شأنهم، ويعطينا مثالاً على ذلك موقفهم من زعيم الصين التاريخي وصانع استقلالها، ماو تسي تونغ، ففي مقدّمة كتابه اليمينة المُسيّرة، التي ضربت لنا أبيب في 19 يوليو/تموز الجاري، في تخطّي الدفاعات الجوية الإسرائيلية المكوّنة من طبقات عدّة، مدى هشاشة هذه الدفاعات، وإمكانية توجيه ضربات مماثلة تثبّت الخلل في التفوق الإسرائيلي، بيّن الهجوم على الحديدة أنّه يهدف إلى إعادة التأكيد أنّ سلاح إسرائيل الجوّي يمكنه الوصول إلى أيّ مكان، وتهديد من تريد وضرب من تريد، ومن دون أن تتلقّى ردّاً مناسباً. غير أنّ الطائرة بافا، التي قطعت ألفي كيلومتر، وظلّت الدفاعات الجوّية، ووصلت إلى تلّ أبيب وانفجرت في وسطها، وكذلك الهجمات اليومية، التي تطاول مُؤسّسات الكيان ومصدرها لبنان واليمن والعراق وقطاع غزّة، تقول بإمكانية إيلام هذا الكيان بطرائق لم يعهدها أو يتوقّعها، والأكثر أهمّية إيقاؤه تحت التهديد الأمني الخارجي، الذي يُعدّ مَقتَلاً عملت خطط الإسرائيليين كلّها، ومن خلفهم القوى الغربية، منذ تأسيس الكيان، من أجل إبعاد هذا التهديد، الذي يُؤرّق على ضمانات استقراره، ويدفع قاطنيه من الإسرائيليين إلى الهجرة منه، تاريخياً، ولكي تزرع الخشية في قلوب أبناء المنطقة العربية وقادتها، ولإحداث فجوة في قلوب الإيرانيين أيضاً، أسّست دولة الاحتلال قوّة عسكرية وأكثرها أهمّية انتخاب القادة من الشعب، والتكرار، وحرّية التصويت والتعبير، والوصول إلى المعلومات الرسمية، وحرّية تكوين الجمعيات وشمولية المواطنة. إنّ هذه الشروط كلّها، النظرية اللازمة لانتخابات ديمقراطية، لا تتوافر في الأحوال جميعها، ففي ظلّ الأنظمة شبه السلطوية يجد المواطن نفسه أمام حالةٍ من التنازع السلطوي بين الحاكم الذي يرغب في الاستمرارية، في مقابل المعارضة التي تحاول أن تخلفه، ولنا في النموذج السنغالي درس سياسي بليغ، حيث تمكّن مُرشّح المعارضة (باسيرو ديوماي فاي) من إزاحة الرئيس السابق (ماكي سال)، الذي حاول مجاوزة الدستور والبقاء في كرسي الحكم.

وتشهد دولة أفريقية أخرى، هي تونس، انتخابات رئاسية في ظلّ وضع سياسي مُقلق. لقد شهدت البلاد انتخابات حُرّة سنتي 2014 و2019، ولكنّها توازياً، عرفت حالة من التآكل الديمقراطي، وحدث هذا التآكل جزئياً من أعلى، أي من خلال الإجراءات التي اتّخذها الرئيس قيس سعيّد، المنتهية ولايته في يوليو/تمّوز 2021، والتي حلّت البرلمان وألغت دستور 2014، واعتمد دستور جديد. لكنّ الديمقراطية تتآكل أيضاً من الداخل، من خلال تراجع القيم والممارسات الديمقراطية وضعف الدفاع عن الحقوق المدنية من المواطنين، وهو ما يُوصَف أحياناً بأنّه «إرهاق ديمقراطي»، ومن بين عوامل الموجة الاستبدادية خيبة أمل ديمقراطية معيّنة مُرتبطة بالعجز الملحوظ للنظام الديمقراطي عن الوفاء بوعوده.

وفي ظلّ المآلات التي تُرافق بداية الحملة الانتخابية، بالأطراف المُرشّحين المُحتملين في جمع التزكيات من أجل الإيفاء بالشروط التي حدّدتها السلطة، يبقى السؤال عن المساحات الممكنة للدعاية والنشاط في مواجهة الرئيس، الذي يرغب في عهدة جديدة، في المقابل، تعاني المعارضة تبايناً واضحاً في المواقف بين الداعين إلى المشاركة، رغم المعوقات كلّها، وأنصار المقاطعة.

(كاتب تونسي)

## هجوم الحديدة... ردعٌ أم ترقيعٌ للردع الإسرائيلي

**هالك ونوس**

أراد الإسرائيليون من هجومهم على مدينة الحديدة (غربي اليمن) تحقيق أهداف عديدة، منها هدف تحدّث عنه قادتهم بوقاحة، محاولين إفهامه للجميع في المنطقة، من الأصدقاء والأعداء، هو أنّ مصيراً مشابهاً للهجوم على الأراضي اليمنية ينتظر كلّ من يُفكّر في شنّ عمل عسكري على دولة الاحتلال ويقتل أحد رعاياها. ويندرج هذا الأمر في مسعى إعادة شيء من الهيبة التي فقدتها المؤسّسة العسكرية الإسرائيلية والاستخبارات الإسرائيلية وجيش الاحتلال، واستراتيجية الردع الخاصّة بهم، بعدما مرّغ رجال المقاومة الفلسطينية في غزّة هذه الاستراتيجية بالتراب، وبعدما هشّمت عملية طوفان الأقصى، وهجمات حزب الله، والجماعة الحوثي اليمنية، والفصائل العراقية، صورة «إسرائيل القوية». وقد احتاج الإسرائيليون إلى الهجوم على الحديدة لترميم صورتهم، التي يقول الواقع وتداعيات هجوم طوفان الأقصى، إنّه لا يمكن ترميمها بالسهولة التي توقّعوها.

في الوقت الذي بيّن فيه نجاح الطائرة اليمنية المُسيّرة، التي ضربت تلّ أبيب في 19 يوليو/تمّوز الجاري، في تخطّي الدفاعات الجوية الإسرائيلية المكوّنة من طبقات عدّة، مدى هشاشة هذه الدفاعات، وإمكانية توجيه ضربات مماثلة تثبّت الخلل في التفوق الإسرائيلي، بيّن الهجوم على الحديدة أنّه يهدف إلى إعادة التأكيد أنّ سلاح إسرائيل الجوّي يمكنه الوصول إلى أيّ مكان، وتهديد من تريد وضرب من تريد، من دون أن تتلقّى ردّاً مناسباً. غير أنّ الطائرة بافا، التي قطعت ألفي كيلومتر، وظلّت الدفاعات الجوّية، ووصلت إلى تلّ أبيب وانفجرت في وسطها، وكذلك الهجمات اليومية، التي تطاول مُؤسّسات الكيان ومصدرها لبنان واليمن والعراق وقطاع غزّة، تقول بإمكانية إيلام هذا الكيان بطرائق لم يعهدها أو يتوقّعها، والأكثر أهمّية إبقاؤه تحت التهديد الأمني الخارجي، الذي يُعدّ مَقتَلاً عملت خطط الإسرائيليين كلّها، ومن خلفهم القوى الغربية، منذ تأسيس الكيان، من أجل إبعاد هذا التهديد، الذي يُؤرّق على ضمانات استقراره، ويدفع قاطنيه من الإسرائيليين إلى الهجرة منه، تاريخياً، ولكي تزرع الخشية في قلوب أبناء المنطقة العربية وقادتها، ولإحداث فجوة في قلوب الإيرانيين أيضاً، أسّست دولة الاحتلال قوّة عسكرية وأكثرها أهمّية انتخاب القادة من الشعب، والتكرار، وحرّية التصويت والتعبير، والوصول إلى المعلومات الرسمية، وحرّية تكوين الجمعيات وشمولية المواطنة. إنّ هذه الشروط كلّها، النظرية اللازمة لانتخابات ديمقراطية، لا تتوافر في الأحوال جميعها، ففي ظلّ الأنظمة شبه السلطوية يجد المواطن نفسه أمام حالةٍ من التنازع السلطوي بين الحاكم الذي يرغب في الاستمرارية، في مقابل المعارضة التي تحاول أن تخلفه، ولنا في النموذج السنغالي درس سياسي بليغ، حيث تمكّن مُرشّح المعارضة (باسيرو ديوماي فاي) من إزاحة الرئيس السابق (ماكي سال)، الذي حاول مجاوزة الدستور والبقاء في كرسي الحكم.

وتشهد دولة أفريقية أخرى، هي تونس، انتخابات رئاسية في ظلّ وضع سياسي مُقلق. لقد شهدت البلاد انتخابات حُرّة سنتي 2014 و2019، ولكنّها توازياً، عرفت حالة من التآكل الديمقراطي، وحدث هذا التآكل جزئياً من أعلى، أي من خلال الإجراءات التي اتّخذها الرئيس قيس سعيّد، المنتهية ولايته في يوليو/تمّوز 2021، والتي حلّت البرلمان وألغت دستور 2014، واعتمد دستور جديد. لكنّ الديمقراطية تتآكل أيضاً من الداخل، من خلال تراجع القيم والممارسات الديمقراطية وضعف الدفاع عن الحقوق المدنية من المواطنين، وهو ما يُوصَف أحياناً بأنّه «إرهاق ديمقراطي»، ومن بين عوامل الموجة الاستبدادية خيبة أمل ديمقراطية معيّنة مُرتبطة بالعجز الملحوظ للنظام الديمقراطي عن الوفاء بوعوده.

وفي ظلّ المآلات التي تُرافق بداية الحملة الانتخابية، بالأطراف المُرشّحين المُحتملين في جمع التزكيات من أجل الإيفاء بالشروط التي حدّدتها السلطة، يبقى السؤال عن المساحات الممكنة للدعاية والنشاط في مواجهة الرئيس، الذي يرغب في عهدة جديدة، في المقابل، تعاني المعارضة تبايناً واضحاً في المواقف بين الداعين إلى المشاركة، رغم المعوقات كلّها، وأنصار المقاطعة.

(كاتب تونسي)

> لن نضيف جديداً إذا ما قلنا إنّ الردع الإسرائيلي، القائم على إدخال الخوف في قلوب شعوب الجوار، قد أصابه خلل كبير بعد عملية طوفان الأقصى

وشنّوا للمرّة الأولى ما يمكن تصنيفه «حرباً تحريرية»، وهي الرمزية التي زلزلت أركان الكيان، الذي سلّم بأنّ إرادة التحرير، بل حتّى إرادة الرفض والمقاومة، قد أماتتها القوّة الإسرائيلية التي لا تعرف حدّاً. لذلك جاء العنف المُنقطع النظير، الذي مارسته القوات الإسرائيلية خلال حرب الإبادة على غزّة في اليوم التالي لعملية طوفان الأقصى، ومسارعة الدول الغربية لنجدتها من خطر وجودي سببته العملية، من أجل استعادة قوّة الردع الإسرائيلية مهما كان الثمن. في صعيد آخر، سيّدت عملية طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية على غزّة، وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) في قطاع غزّة، أو مشافي القطاع، التي أبادتها في حربها الجارية هذه الأيام، بكون وقع الترهيب أقوى، حين يعلم قادة المنطقة أنّها لا تعترف بالمحرّمات.

في هذا الإطار، وفي رسالته التي وجهها وزير الحرب الإسرائيلي يوآف غالانت بعد الضربة، قصد إسماع أصدقائه العرب قبل أعدائه، تهديداته التي جاءت في بيان اختار كلماته بعناية فائقة، وإذ اختار الطائرات الحربية الإسرائيلية، بالإضافة إلى محطة الكهرباء، منشآت تخزين النفط اليمنية في ميناء الحديدة، لإشعال نيران تلامس ألسنتها السماء، حتّى يراها الجميع، قال غالانت، بالتزامن مع بثّ صور الحرائق: «إنّ النيران المُشتعلة حالياً في قلوب الإيرانيين أيضاً، أسّست دولة الاحتلال قوّة عسكرية وأضرّ». ولكونه يعرف مدى الانقسام الداخلي الذي أصبح عليه كيانه بعد ما لحقه من ضربات عسكرية أظهرت ضعفاً فيه يقارب الهزيمة، ويظهره غير قادر على حماية رعاياه، أضاف غالانت: «في المرّة الأولى التي ألحق فيها الحوثيون الأذى بمواطن إسرائيلي قمنا بضربهم»، وهي رسالة إلى الداخل يحاول بها قادة الكيان إعادة ثقة الإسرائيليين فيهم، بعد ما ظهروا غير قادرين على حمايتهم.

لن نضيف جديداً إذا ما قلنا إنّ الردع الإسرائيلي، القائم على إدخال الخوف في قلوب شعوب الجوار، قد أصابه خلل كبير بعد عملية طوفان الأقصى، التي خلخلت أركانه وضربت المُسلّمات التي ظنّ قادته أنّها أبدية. حصل ذلك حين وضع رجال المقاومة الخوف تحت أرجلهم، وأعادوا الاعتبار لكرامتهم وكبريائهم.

## مساحات آمنة للانتخاب

**سمير حمدي**

يكشف لنا عام 2024 واحدةً من أعظم المفارقات السياسية في عصرنا الحديث. فمن ناحية، يشهد العالم عاماً انتخابياً تاريخياً. ومن ناحية أخرى، تشهد الديمقراطية تراجعاً ملحوظاً وغير مسبوق بفعل سلسلة الانقلابات المتتالية، التي عرفتها القارّة الأفريقية خصوصاً، إذ جرت (وستجري) الانتخابات عام 2024 في 76 دولة، بما في ذلك ثمان من الدول العشر الأكثر اكتظاظاً بالسكّان: الهند والولايات المتّحدة وإندونيسيا وباكستان والبرازيل وبنغلادش والمكسيك وروسيا. وشاركت دول الاتحاد الأوروبي الـ27 في انتخابات البرلمان الأوروبي. من الناحية النظرية، ينبغي أن يكون هذا العام بمثابة انتصار للديمقراطية. ومن الناحية العملية، فإنّ خُطّافاً واحداً لا يصنع الربيع، فالديمقراطية لا تقتصر على إجراء الانتخابات فحسب.

ومن بين 76 دولة في الانتخابات، هناك 28 دولة لا تستوفي الشروط الأساسية للحدود الدنيا، وهو ما يعني معالجات جذرية.

لعلّ السؤال الأكثر أهمّية يتمثّل في العلاقة مع إيران ونفوذها الإقليمي، وما هو موقف السعودية، التي وقّعت اتفاقاً مع إيران، وتحسّنت العلاقة بينهما في الصعيد الإقليمي، هل ستقبل الرياض بالعودة إلى مُخطّطات سابقة لفكرة «ناتو عربي - إسرائيلي» في مواجهة النفوذ الإيراني؟ هذا وذاك يدفعان إلى سؤال جوهري عن مصير الأمن الإقليمي في خضمّ هذه الأزمات والبراكين (بعضها راكد والآخر مُشتعل). لا يختلف رأي اتجاه آخر من السياسيين الأردنيين مع الرأي السابق جذرياً، لكن يرى هؤلاء أنّ علينا أن نستعدّ (في الحالات كلّها إذا عاد ترامب) لما هو أسوأ ممّا هو موجود. ومن الواضح أنّنا سنكون أمام تعزيز لاحتدام اليمين الإسرائيلي ومواقف أميركية منحازة بدرجة أكبر. وقد رأينا كيف صفّق الجمهوريون في الكونغرس لنتنياهو، ممّا يعني أنّ هناك خلفيا يمينيا دينيا وسياسيا قويا قادما إلى المنطقة، وهو ما قد يُؤدّي أيضاً إلى توتّرات إقليمية، وإلى ضغوط على الأردن، وهي تحدّيات كبيرة ليست سهلة سيواجهها مطبخ القرار في العام 2025.

## ماذا لو عاد ترامب... أردنياً؟

**محمد أبو رمان**

في مراحل سابقة، كانت العلاقات الأردنية مع الإدارات الأميركية أفضل مع الجمهوريين. انقلبت الأمور رأساً على عقب منذ مجيء دونالد ترامب إلى البيت الأبيض في ولايته الأولى (2016-2020). إذ شهدت العلاقات في آخر عامين ما يشبه القطيعة بين القيادتَين، وتصدّر الأردن الموقف الدبلوماسي في مواجهة نقل السفارة إلى القدس، ولم يكن موافقاً بصورة عملية على فلسفة «الاتفاقيات الإبراهيمية»، ولا على مشروع السلام الإقليمي مدخلاً لبناء نظام إقليمي بديل لمشروعات التسوية السلمية، ربما ما لا يعرفه كثيرون أنّ مشروع «صفقة القرن» (الخطة الأميركية لعملية السلام وحلّ القضية الفلسطينية) كان يخبّئ في طيّاته ملفّات سرّية غير معلنة، من بينها ضغوط كبيرة من الإدارة الأميركية على الأردن، للموافقة والقبول بإنهاء السلطة الفلسطينية، وعودة الأردن إلى الضفة الغربية، وهو المشروع الذي يُمثّل أحد خيارات اليمين الإسرائيلي. لكن، ليس المقصود بالعودة الأردنية هنا استعادة القدس ووحدة الضفّتَين، بل العودة إلى الإشراف على السكّان مع استمرار إسرائيل في امتلاك نسبة كبيرة من أراضي الضفّة الغربية. وفوق هذا وذاك، لا يُتوقّع، تحت أيّ ظرف من الظروف، أن تكون هناك عاصمة للفلسطينيين في القدس الشرقية، بل هي، كما وصفها مارتن أنديك، قرية صغيرة على حدود القدس (منطقة شعفاط وبلدة أبو ديس) ثمّة نقاشات عديدة، بالضرورة، ستثار لاحقاً حول احتمالات عودة التأثير الرمزي في السياسة الخارجية الأميركية، وفي منطقة الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية، وأيضاً في العلاقات الأردنية الأميركية، وتبرز أسئلة تشغل مطبخ القرار في عمّان الآن بشأن تحدٍّ كبير في العام 2025، ويجري التفكير في السيناريوهات والخيارات والبدائل الأردنية في مواجهة ذلك. والسؤال المفتاح هو: ما إذا كان ترامب سيتمسّك مرّة أخرى بـ«صفقة القرن»، وسيعاود الضغوط على الأردن، خاصّة بعد الحرب على غزّة؟ وفي حال كان هنالك قرار بتصفية القضية الفلسطينية، وكانت هنالك «موافقة إقليمية» عربية على ذلك، فإنّ ما سيحدث سينعكس على الضفّة والسلطة، وبالضرورة على المصالح الوطنية الأردنية، وسيصبح الأردن أمام خيارات محدودة والتعامل بين السيئ والأسوأ.

يرى اتّجاهٌ من السياسيين الأردنيين أنّه من المُبكّر الوصول إلى النتيجة السابقة، بشأن سلوك الرجل في المرحلة القادمة، فهو معروف أنه غير مُتوقّع (Unpredictable)، والظروف اليوم ليست كالظروف يناير/كانون الثاني 2017، وأنّ الضروري ألا نتصوّر أنّه سيأتي بالضرورة بعهد نهاية الحرب على غزّة وانتهاء تداعياتها، فالأفق القادم ليس واضحاً بعد، وما هو واضح أنّ اليمين الإسرائيلي متشوّق كثيراً لعودة ترامب، ويماطل في كلّ الحلول المطروحة لوقف إطلاق النار والحرب، لعلّ وعسى يأتي ترامب وتتغيّر المعادلات في المنطقة. وأحد الأسئلة هو: إلى أين ستتّجه الأمور في المشهد الشمالي بين حزب الله وإسرائيل، فهذه الجبهة، تحديداً اليوم، لا يختلف فيها موقف المؤسّسة العسكرية والأمنية عن موقف بنيامين نتنياهو، بضرورة إيجاد معادلة جديدة تحمي «الحدود الدنيا» لأمن إسرائيل، وهو ما يعني معالجات جذرية.

لم يستسلم الصينيون أمام الاعتراض البريطاني. قام ممثّل الإمبراطور، لين لسه شيوي، بحرق عشرين ألف صندوق من الأفيون عند الشواطئ؛ وأمام أنظار الصينيين. فأثار ذلك، بوصف الكاتب، «فضول الجميع ودهشتهم، بل استحسانهم وترحيبهم»، كأنّ الناس وجدت في تلك الخطوة ردّ الاعتبار لكرامتهم وكبريائهم.

## مغرب يسار اليوم

**عبد القادر الشاوي**

لن تجد في مغرب اليوم من يستطيع الكلام بصوت مسموع، خافتاً أو جهيراً، عن الأوضاع العامّة أو الخاصّة التي تحياها أطياف اليسار في المغرب، إلا ثلاثة أشخاص، يتحتّم البدء، من باب الترتيب البروتوكولي الذي يمكن أن يفترضه السامع خارج المجالس الخاصّة، بالناقد اللامنتمي، الذي لم يتخلّ في ظروف وحدته أو آزمته عن النضال مطلقاً، ولا عن المعارضة الممكنة للأوضاع القائمة أبداً، ولكنّه لا يجد في ما يراه صورةً، ولا في ما يسمعه صوتاً، وعندما يسترق النظر إلى الأوضاع الخصوصية التي تتسنّر عليها تلك الألطاف، لا يظفر بأيّ شيء ذي بال، وإن ظفر به فإنّه يكون مقروناً بالإشاعة أو مَضوغاً، إذا انجلى غباره، يبيان لا يُفْهِم منه إلّا القرار الذي أصدرته قيادة ما لفكّ صراع داخلي، أو لحسم موقف تمليه المركزية الديمقراطية. وخلاصة هذا الناقد اللامنتمي أنّ اليسار بعافية لم يعد له وجود فعلي، لأنّه لا يُعبّر عن حضور بالمرّة، أو عن حضور لا يعتبر ولا يعتد به، أمّا التشكيك في الأهلية، التي كانت في تكوينه الأصلي دافعاً نضالياً وإيديولوجياً، فقد غامت في التعامل، أو تعامل بعض فصائله بالخصوص، مع جميع السلطات السياسية التي توالت على البلد، ثم جعلت من البراغماتية (النفعية) السلوك الأكثر انتهازية لقطف المصالح الفئوية من موقع هامشي، يتدهور بفعل مرور الزمن بصورة تدريجية. والشخص الثاني، هو المناضل المفهوم، والاسم لا يحمل في معناه أيّ قدح في الأهلية، ويجب ألّا يوحي بها، لأنّ هذا المناضل هو الشخص الوحيد الذي هزمه اليسار، وانهزم بسبب هزيمته، فانسحب من التنظيم، ومن المجال السياسي نفسه، كما اصطنع لنفسه مسافة ضرورية، قطعها، من ناحية مُتحسّراً على السيرورة التي قادت إلى الأزمة، ومن الناحية الأخرى مُتحسّراً على نفسه، وفي غالب الأحيان بنوع من الادعاء أو بحكم الخلاصات التي وقف عليها واستخلصها من تجربته، بسبب التضحيات التي أوفى بها، أو تطلّبها النضال من أجل مصلحة الشعب، أو في سبيل المهام الوطنية التي تطلّبها التنظيم وأمر بممارستها... إلخ. وخلاصة هذا المناضل المهزوم، أنّه أضاع حياته الشبابية في حين كان عليه أن يستفلّه ويجنيه من منافع دنيوية، لا تكون إلا على حساب المصلحة الشخصية، وأنّه الآن لا يرى إلّا الفرقة، والزعامة العمياء، والمركزيات التي تُزكّي السيطرة أو تمنع الاختلاف أو تعوق الوحدة الممكنة.

أما الشخص الثالث، فهو المناضل الطائر، الشاب الحالم، والناشط الحقوقي المُتحلّل من الأيديولوجيا التعبوية، المرتّبط أكثر بالشبكات الاجتماعية التي تلهيه عن جميع المهام، كما تسعفه أيضاً في القيام بالدعوة إلى جميع المهام التي يُفكّر فيها، وكذا في إنجاز مُختلف المهام التي يُرشّح نفسه لها، علاقاته مفتوحة مع محيطه، ولكنّه يحمل في صدره غالباً مختلف السلطات التي تحدّ من فعله أو ممارسته، وعندما ينتقد دورها في المجتمع، أو يلاحظ بوعي نقديّ دورها، أكان قمعاً، أم مراقبة لصيقة، أم تضييقاً مُحرجاً لا فكاك منه، أم فعلاً غير مُجدٍ في الملّة والاعتقاد، هذا إلى ما يمكن ملاحظته في مواقفها وتصريحاتها أو الخاصّة التي تحياها أطياف اليسار في المغرب، إلا ثلاثة أشخاص، يتحتّم البدء، من باب الترتيب البروتوكولي الذي يمكن أن يفترضه السامع خارج المجالس الخاصّة، بالناقد اللامنتمي، الذي لم يتخلّ في ظروف وحدته أو آزمته عن النضال مطلقاً، ولا عن المعارضة الممكنة للأوضاع القائمة أبداً، ولكنّه لا يجد في ما يراه صورةً، ولا في ما يسمعه صوتاً، وعندما يسترق النظر إلى الأوضاع الخصوصية التي تتسنّر عليها تلك الألطاف، لا يظفر بأيّ شيء ذي بال، وإن ظفر به فإنّه يكون مقروناً بالإشاعة أو مَضوغاً، إذا انجلى غباره، يبيان لا يُفْهِم منه إلّا القرار الذي أصدرته قيادة ما لفكّ صراع داخلي، أو لحسم موقف تمليه المركزية الديمقراطية. وخلاصة هذا الناقد اللامنتمي أنّ اليسار بعافية لم يعد له وجود فعلي، لأنّه لا يُعبّر عن حضور بالمرّة، أو عن حضور لا يعتبر ولا يعتد به، أمّا التشكيك في الأهلية، التي كانت في تكوينه الأصلي دافعاً نضالياً وإيديولوجياً، فقد غامت في التعامل، أو تعامل بعض فصائله بالخصوص، مع جميع السلطات السياسية التي توالت على البلد، ثم جعلت من البراغماتية (النفعية) السلوك الأكثر انتهازية لقطف المصالح الفئوية من موقع هامشي، يتدهور بفعل مرور الزمن بصورة تدريجية. والشخص الثاني، هو المناضل المفهوم، والاسم لا يحمل في معناه أيّ قدح في الأهلية، ويجب ألّا يوحي بها، لأنّ هذا المناضل هو الشخص الوحيد الذي هزمه اليسار، وانهزم بسبب هزيمته، فانسحب من التنظيم، ومن المجال السياسي نفسه، كما اصطنع لنفسه مسافة ضرورية، قطعها، من ناحية مُتحسّراً على السيرورة التي قادت إلى الأزمة، ومن الناحية الأخرى مُتحسّراً على نفسه، وفي غالب الأحيان بنوع من الادعاء أو بحكم الخلاصات التي وقف عليها واستخلصها من تجربته، بسبب التضحيات التي أوفى بها، أو تطلّبها النضال من أجل مصلحة الشعب، أو في سبيل المهام الوطنية التي تطلّبها التنظيم وأمر بممارستها... إلخ. وخلاصة هذا المناضل المهزوم، أنّه أضاع حياته الشبابية في حين كان عليه أن يستفلّه ويجنيه من منافع دنيوية، لا تكون إلا على حساب المصلحة الشخصية، وأنّه الآن لا يرى إلّا الفرقة، والزعامة العمياء، والمركزيات التي تُزكّي السيطرة أو تمنع الاختلاف أو تعوق الوحدة الممكنة.

أما الشخص الثالث، فهو المناضل الطائر، الشاب الحالم، والناشط الحقوقي المُتحلّل من الأيديولوجيا التعبوية، المرتّبط أكثر بالشبكات الاجتماعية التي تلهيه عن جميع المهام، كما تسعفه أيضاً في القيام بالدعوة إلى جميع المهام التي يُفكّر فيها، وكذا في إنجاز مُختلف المهام التي يُرشّح نفسه لها، علاقاته مفتوحة مع محيطه، ولكنّه يحمل في صدره غالباً مختلف السلطات التي تحدّ من فعله أو ممارسته، وعندما ينتقد دورها في المجتمع، أو ومشاركتها في الخطط الاقتصادية والجيواستراتيجية، التي يطرحها بعض قادة المنطقة، لربط البنى التحتية الإقليمية وإقامة المشروعات الاقتصادية الكبرى، فتصبح جزءاً من نظام أمني إقليمي. ويأتي ذلك كلّه لضمان ريادتها لأيّ نظام إقليمي اعتماداً على تفوّقها في مجالات التكنولوجيا والطاقة والعسكرة والقدرات النووية، لكي تتمكّن في النهاية من فرض التخلّي عن القضية الفلسطينية خطوةً نحو تصفيتها. وكان نتنياهو يريد من ذلك فرض كيانه قوّةً رادعةً في وجه دول الإقليم، على الرغم من تطبيعها مع كيانه، هذا التطبيع الذي لا يشفع لدول المنطقة، ولا يبعد عنها الخطر الإسرائيلي، والتهديد الماثل دائماً، والذي جاء بيان غالانت يُؤكّده.

يدرك قادة دولة الاحتلال الإسرائيلي أنّ قوّتهم وحجم إرهابهم، الذي لا يقف عند حدود، هو ما يُدخِل الخشية في قلوب قادة الأنظمة العربية، ويدفعهم إلى طلب ودّها والتطبيع معها، لكي يداروا سفاهتهم، ويحفظوا سلامة جلدهم من أقوى الشتائم المُخجلة، ولم يحسبوا إطلاقاً أنّ المقاومة اليسارية الفلسطينية لم تعد بعض كيان تحت سقفها تستتر. والأهم من هذا أنّهم أصبحوا في حاجة إلى مقاومة «حماس» لأنّهم أصبحوا في حاجة إليها، إمّا لملء الشوارع بمن يصدح فيها، وإمّا لاستخدامها في دعوة الشعب إلى نصرة القضية الفلسطينية، لا قضية وطنية، كما كانت عليه الحال في السابق، بل باعتبارها قضية إسقاط للتطبيع، وهذا هو المهمّ في المعارضة السياسية، يمكن تبرير مختلف أشكال النضال الأخرى في سبيل القضايا المختلفة التي يناضلون من أجلها.

هناك نوع من التعالي والتعاطي البراغماتي مع التقتيل اليومي الذي يذهب ضحيته يومياً سكّان غزّة من الفلسطينيين العزّل. واصحابنا لا يتكلّمون على الضحايا، لأنّ المصطلح لئيم غربي وله خلفية مسيحية، بل عن الشهداء، لأنّه من الحقّ أن يكونوا موعودين بالجنّة، ولا يعارضون الأيديولوجيا الإسلاموية لأنّها، في الوقت الحالي، مناضلة صامدة، ولأنّ سيما لأنّها تسهّل، من قرب، ما تستطيعه المقاومة فكرةً عن بعد، من تأليف بين العواطف والقلوب والأيديولوجيات.

> المناضل اليساري الحالم لا يرى إلا الخراب يُخيّم على الأوضاع القائمة، ولا يحلم بالثورة لأنّها فشلت، ولا في الإصلاح لأنّه ميّت، ولا في اليسار لأنّه هاشمي مأزوم

ويعود ذلك ربّما إلى الأثر القوي، الذي خلّفته عملية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 في وعيهم الخاص بالأزمة الذاتية أساساً. ذلك أنّه منذ العملية الحربية المُقاومة المتقنة، تحوّلت فلسطين فاصبحت، عندهم، مصادفةً تاريخية غير مسبوقة، بعناصرها الرمزية والإشارية القوية، خصوصاً عندما بلغ انخراط «حماس» في مقاومة المحتلّ في غزّة ما بلغه من الأشهر والضحايا، والخسائر التي تكبّدها العدو، انبرى هؤلاء الأشخاص، بعد أن نسوا الأوضاع العامّة والخاصّة، التي عليها أطياف اليسار من أزمة وهامشية وفرقة، ينادون بالتحرير من النهر إلى البحر، ووجّهوا إلى مسؤولي السلطة الوطنية الفلسطينية أقوى الشتائم المُخجلة، ولم يحسبوا إطلاقاً أنّ المقاومة اليسارية الفلسطينية لم تعد بعض كيان تحت سقفها تستتر. والأهم من هذا أنّهم أصبحوا في حاجة إلى مقاومة «حماس» لأنّهم أصبحوا في حاجة إليها، إمّا لملء الشوارع بمن يصدح فيها، وإمّا لاستخدامها في دعوة الشعب إلى نصرة القضية الفلسطينية، لا قضية وطنية، كما كانت عليه الحال في السابق، بل باعتبارها قضية إسقاط للتطبيع، وهذا هو المهمّ في المعارضة السياسية، يمكن تبرير مختلف أشكال النضال الأخرى في سبيل القضايا المختلفة التي يناضلون من أجلها.

هناك نوع من التعالي والتعاطي البراغماتي مع التقتيل اليومي الذي يذهب ضحيته يومياً سكّان غزّة من الفلسطينيين العزّل. واصحابنا لا يتكلّمون على الضحايا، لأنّ المصطلح لئيم غربي وله خلفية مسيحية، بل عن الشهداء، لأنّه من الحقّ أن يكونوا موعودين بالجنّة، ولا يعارضون الأيديولوجيا الإسلاموية لأنّها، في الوقت الحالي، مناضلة صامدة، ولأنّ سيما لأنّها تسهّل، من قرب، ما تستطيعه المقاومة فكرةً عن بعد، من تأليف بين العواطف والقلوب والأيديولوجيات.

(كاتب مغربي)

## وقفة أمام سجن المرناقية

**صلاح الدين الجورشي**

عندما هُيم السجن المدني في تونس بعد الثورة، الذي أُقيم في قلب العاصمة، قريباً من مقرّ رئاسة الحكومة وعدد من وزارات السيادة، ظنّ الجميع أنّ أبواب السجن ستبقى مفتوحةً للذين ارتكبوا جُرماً يستوجب العقاب فقط، وأنّ ملفّ السجناء السياسيين أو سجناء الرأي قد طُوي نهائياً.

في هذه الأيّام، عندما يَمرّ المرءُ من أمام سجن المرناقية، الذي بُني خارج العاصمة، وفرّ منه أخيراً خمسة إرهابيين، ويتفرّس في وجوه الذين يقفون في طوابير طويلة، معظمهم سيّدات، لزيارة أهاليهم وراء الأسوار، يُلاحِظ أنّ الخريطة عادت لتشبه ما كان يحدث في فترات سابقة، سواء في مرحلة حكم الرئيس الحبيب بورقيبة، أو خصوصاً في عهد الرئيس زين العابدين بن علي. ففي جانب الأسر المسحوقة القادمة من الأحياء الشعبية، التي تورّط أبناؤها في قضايا نشل وسرقة واغتصاب وتعاطي مُخدّرات، وتقديم شيكات من دون رصيد، وإهمال عيال، هناك عائلات مُرفّهة نسبياً انضمت إليها، انقلبت حياتها بين عشية وضحاها، لتجد تحديداً الزوجات والبنات والأمهات يحملن «القفة» التي يوضع فيها طعام السجين، ويقضون الساعات الطوال تحت شمس حارقةٍ حتّى يتمك

# كلام في العروبة قبل زوالها

**أنور الهواري**

هيرودوت (484 ق. م - 425 ق. م) أول من أطلق من الإغريق تسمية العرب والعربية (ARABIA) على الجزيرة وسكّانها من قبائل رحّل أو مُستقِرّة، وكانت الجزيرة العربية في خرائطه تمتدّ إلى نيل مصر، فصحراء مصر الشرقية بين النيل والبحر الأحمر، ومعها شبه جزيرة سيناء، كانت هي الحدود الغربية لجزيرة العرب. لكنّ ظهور العرب (هُويّة مُستقلّة) في مسرح التاريخ، يعود إلى ما قبل هيرودوت بقرون عدّة، إلى القرن التاسع قبل الميلاد. وبحسب الدكتور عبد العزيز الدوري في كتابه «التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الوعي القومي» (مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 1984)، فإنّ النقوش الآشورية التي تتحدّث عن العرب تعود إلى القرن التاسع قبل الميلاد، وهو ما يتزامن مع ظهور الفرس في التاريخ، حسب الدكتور عبد الوهاب عزّام في كتابه «الصلات بين العرب والفرس وآدابهما في الجاهلية والإسلام» (مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2013)، فهو يقول: «أقدم روايات التاريخ الإيراني تعود إلى الآشوريين في القرن التاسع قبل الميلاد».

ويقول الدوري: «أقدم الإشارات إلى العرب نقوش آشورية بين القرنين التاسع والسابع قبل الميلاد، حيث جماعات بدوية أو شبه مستقرة في بادية الشام وبين الفرات والعقبة ويطلق عليها أسماء عربيي، عربي، عربو، عربا، وبلادهم بلاد العرب وعربايا».

بدأت العروبةُ جنساً تربطها أواصر الدم، ثمّ لغة تربطها وشائج الفكر والروح والثقافة والأخلاق والطبائع والشعور، ثمّ رسالة إنسانية انطلقت من الجزيرة وتحرّكت في أنحاء العالم القديم، فأعادت رسم خرائطه القائمة حتّى اليوم، فصارت أملاك الإمبراطوريتين، الساسانية الفارسية ثمّ البيزنطية الرومانية، مع جزيرة العرب في

> بدأت العروبةُ جنساً تربطها أواصر الدم، ثمّ لغة تربطها وشائج الفكر والثقافة والأخلاق والشعور، ثمّ رسالة إنسانية انطلقت من الجزيرة باتجاه العالم

تكوين سياسي واحد، ثمّ حضارة جديدة استوعبت ما قبلها من حضارات، واندمجت وأُدمِجت في مكوّناتها شركاء من مختلف الأعراق والأجناس والأصول واللغات، من عرب وفرس وروم وترك وكرد وبربر ومغول وزنوج، إلخ. منذ التقت العروبة مع الرسالة مع الإنسانية المُهمّة في التاريخ، صار من المستحيل أن تحيا العروبة مُنفرِدَةً مُستقلّةً مُنعزلةً مُكتفيةً بذاتها أو منكفئةً على نفسها، وكلّما فعلت ذلك أوشكت على الزوال أو زحف إليها الزوال، لتعود بائدةً كما بادت أول مرّة بواكير العروبة الأولى، حين بادت عاد وثمود والعمالقة وجُرهم الأولى، وطسم وجديس، هذه كلّها بادت وزالت، وبقي من العرب ما انفتح وتحرّك وتنقّل وهاجر، وراكم دروس البقاء وخبرات مكافحة الزوال، فمن العرب العاربة، حيث قحطان في الجنوب، ثمّ العرب المُستعرِبة، حيث عدنان في الشمال، وتفرّعات من قحطان حمير وكهلان، كما من عدنان مضر وربيعة. في هذا العهد من التاريخ كانت العروبة نسباً ودماً وجنساً، ولهذا كان علم الأنساب، كما يقول الشهرستاني، أول علوم العرب في الجاهلية. الوحدة السياسية للإسلام تمزّقت مع القرن الرابع الهجري (الـ10 الميلادي)، مزّقتها صراعات السلطة التي لم تتوقّف منذ الفتنة الأولى عام 35 من الهجرة، بعد أقلّ من ربع قرن على وفاة النبي (ص). ثلاثة قرون حارب المسلمون فتحاً وغزواً في القارّات الثلاث من دون توقّف، كما احترب وتحارب المسلمون فيما بينهم خصاماً حول السلطة، وصراعاً عليها، من دون توقّف.

قوّة الحضارة التي أسّسها العرب كانت من متانة النسيج فتحمّلت هذا القدر من حروب الفتح، وحروب السلطة، ثلاثة قرون، ثمّ هذه الحضارة كانت من القوّة والمتانة والخصوبة لتحافظ على ازدهارها وتفوّقها بعد تمزّق ثمّ سقوط الوحدة السياسية للعالم الإسلامي. كان الحُكم للعرب وحدهم، أو كما يقول ابن خلدون «العروبية»، التي حافظ عليها الأمويون، والصدر الأول من العبّاسيين. يقول: «كان الأمويون يستظهرون في حروبهم وولاية أعمالهم برجال العرب مثل عمرو بن سعد بن أبي وقاص، وعبيد الله بن زياد بن أبي سفيان، والحجاج بن يوسف، والمهلب بن أبي صفرة، وخالد بن عبد الله القسري، وابن هبيرة، وموسى بن نصير، وبلال بن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري، ونصر بن سيار، وأمثالهم من رجالات العرب، فلما صارت الدولة للانفراد بالمجد وكُبح العرب عن التطاول ( يقصد التطلّع) للولايات، وصارت الوزارة للعجم والصنائع من البرامكة وبني سهل، وغير هؤلاء من موالي العجم»... إلى قوله «أصبحت الدولة لغير من مهدها، وأصبح العز لغير من اجتلبه» (المُقدّمة: ص 183). ما أغفله ابن خلدون هو تدوال شركاء الحضارة العربية قيادتها، ذلك كان تطوّراً طبيعياً. الذي حدث هو تداول العصبيات داخل النسق الواحد، انقرضت عصبية العرب فعجزت عن الاستمرار في القيام برسالتها، التي حملت أعباءها ثلاثة قرون، فانفتح الباب (في تطوّر طبيعي) لغير العرب من شركاء الحضارة الواحدة. ينقل ألبرت حوراني، في كتابه «تاريخ الشعوب العربية» (نقله إلى العربية أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، ط 1، 1997)، عن البيروني (973-1048م)، وهو من أصل فارسي، قوله: «ديننا ودولتنا عربيان». الدين والدولة هما جماع الحضارة، والحضارة كما يراها البيروني حتّى في القرن الذي وهت ثمّ انتهت تماماً قبضة العرب، تظلّ حضارة عربية، وفي كل مكان يبسط عليه الإسلام رداءه نصيب محفوظ للحضارة العربية لغةً ورسالةً وثقافةً وقيماً وأخلاقاً ودوراً في التاريخ. تحت الرداء العربي كانت إسهامات غير العرب من فرس وترك وكرد وبربر، ثمّ من مغول وأبخاز وقوقاز وشركس. هؤلاء، كانوا أصحاب الفضل في عدم زوال العروبة ألف عام، منذ الهجمة الصليبية عند نهاية القرن الـ12 للميلاد، وقد تواصلت قرنَين، استنزفت خلالهما جهود أجيال مُقاتلة من غير العرب، ثمّ الهجمات المغولية عند مطلع القرن الـ13، وقد استمرّت ستّة عقود، لم يسلم من أذاها مكان في العالم المعمور، في القرون الثلاثة الميلادية: الـ13 والـ14 والـ15، كان شركاء الحضارة العربية، البربر في المغرب، والكرد والترك في المشرق، يتولّون بجسارة الذود عن حضارة العرب كي لا تزول.

(كاتب مصري)

# قبل انهيار حركة فتح المُحتمَل

**حيان جابر**

حملت الأشهرُ الماضية مُعطياتٍ عديدةً فلسطينياً وإقليمياً ودولياً، على خلفية «طوفان الأقصى» وصمود الشعب الفلسطيني الأسطوري في قطاع غزّة، في مواجهة عدوان الإبادة الجماعية، والتطهير العرقي الصهيوني، فضلاً عن صمود فصائل المقاومة الفلسطينية وقُواها. إحدى تلك المُعطيات الفلسطينية تمثّل في تراجع دور حركة فتح، تلك الحركة التي كانت في النصف الثاني من القرن الماضي في طليعة القوى التحرّرية فلسطينياً وإقليمياً وعالمياً.

قد يعتقد بعضهم أنّ تراجع حركة فتح لصالح حركاتٍ أخرى أمراً طبيعياً، بل قد يُعتبر سنّةً من سنن الحياة، بيد أن الكارثة هنا ليست في تراجع دور حركة فتح فقط، بل في انقلابها على ذاتها وتاريخها، من حركةٍ تحرّريةٍ إلى سلطةٍ وظيفيةٍ تخدم الاحتلال وتديم بقاءه، بالتأكيد لا ينطبق هذا الوصف على مُركّبات الحركة كلّها وأعضائها، بقدر ما يعكس حال قيادتها الحالية، التي تهيمن على مجمل الحركة، كما على السلطة ومنظّمة التحرير الفلسطينية، هيمنةً أمنيةً وسياسيةً وماليةً، حتّى بات الخروج عن طوعها مغامرةً قد تعصف براتب مرتكبها، أو تزجّ به في السجن، أو تُلقي به خارج الحركة.

تعاقبت الأحداث التي أخطأت قيادة «فتح» بشأنها أو فيها، وأدّت إلى تراجع شعبيتها وحصاناتها، والأخطر أنّها أدّت إلى تقويض عوامل قوّتها، من توقيع اتّفاق أوسلو (1993) إلى التداعيات التي أعقبت الانتفاضة الثانية (2000)، وصولاً إلى انتصار حركة حماس في الانتخابات التشريعية (2006)، ومن بعدها إلغاء الانتخابات التشريعية، وانتهاءً بـ«طوفان الأقصى». أسهمت تلك الأحداث كلّها، وسواها، في اختفاء حركة فتح التي عرفناها قبل «أوسلو»، حتّى وصلنا إلى اليوم الذي أصبح فيه غياب موقف حركة فتح عن موضوعٍ حسّاسٍ ومهمٍّ مثل «طوفان الأقصى»، أو عدوان الإبادة، أمراً غير مُستغرَب ولا مُستهجَن. نعم، غياب الموقف لا الدور، فغياب دور حركة فتح المقاوم لم يعد يثير استهجان الفلسطينيين منذ سنواتٍ مضت.

> أسهم غموض عرفات في الحفاظ على شعبيته وعلى إرث «فتح»، ولو خطابياً، فضلاً عن قدرته في مسايرة الرؤى الأميركية والصهيونية أحياناً

يعود انحدار شعبية حركة فتح، والأكثر أهمّية انحدار دورها، إلى عواملَ عديدةٍ أكثرها أهمّيةً تحوّلها من حركة تحرّرٍ إلى حزب سلطة. وعليه، بات دورها محصوراً في مؤسّسة السلطة، يتوزّع بين الخدمي والأمني، بل يُوصَف دورها في كليهما بالفشل، في ظلّ الاحتلال وفساد قادة السلطة. في مقابل ذلك، اختفى دورها الجماهيري والنضالي عبر كتائبها العسكرية، أو الكتائب المحسوبة عليها، أو عبر قيادتها سابقاً لفعّالياتٍ مُتعدّدةٍ من المقاومة الشعبية، أو السلمية. كما يعود ذلك أيضاً إلى تنكّر قيادتها الحالية لمجمل تاريخ الحركة، عبر رهانهم الأوحد على التفاوض سبيلاً وحيداً لحلّ القضية الفلسطينية، وفق الرؤية الأميركية – الصهيونية، وإلى هيمنة قيادة الحركة على مجمل أطرها المالية والسياسية والأمنية.

كما لم يُسجَّل على رئيس الحركة السابق موقفٌ غير وطني، إذ أتقن عرفات لعبة التصريحات جيّداً، ما جعله يتربّع على عرش الخطابة الفلسطينية، واعداً مريديه بالدولة وعاصمتها القدس، من دون تحديد ماهيّة الدولة، في حدود الـ1967 أم وفق قرار التقسيم 181، أم في كامل حدود فلسطين التاريخية. أسهم غموض عرفات في الحفاظ على شعبيته الجارفة، كما أسهم في الحفاظ على إرث حركة فتح ولو خطابياً، فضلاً عن قدرته في مسايرة الرؤى الأميركية والصهيونية أحياناً.

اليوم لا يعمد قائد حركة فتح الحالي محمود عبّاس، رفقة بطانته سيّئة الصيت، إلى قطع تمويل معارضيه فقط، بل لا يتردّد عن فصلهم من الحركة، غير مُكترثٍ بنظام الحركة الأساسي، كما لا يتردّد عن اعتقالهم في سجون السلطة الوظيفية، الأمر الذي أدّى إلى إفراغ الحركة من قسمٍ كبيرٍ من كادرها الوطني والحريص على الحركة، كما قضى على تنوّع الحركة الداخلي، سياسياً وتنظيمياً، لتغدو حركةً شديدة المركزية، ما أضعف الحركة كثيراً، إذ كان تعدّد مراكز قوى الحركة، وتنوّعها الداخلي، إحدى سمات الحركة الأكثر أهمّية، وأحد عوامل قوّتها، اللذان مكّناها من لعب أدوار مختلفةٍ باختلاف الظروف والأوضاع، وباختلاف المواقع، كما مكّناها من لعب أكثر من دور في الوقت ذاته.

أمّا اليوم، وبسبب سياسة الإقصاء والاعتقال التي ينتهجها عبّاس وبطانته، أُفرغت الحركة من مراكز قوّتها، بل من قوّتها ذاتها، لتغدو مُجرّد واجهة للسلطة لا أكثر ولا أقلّ، باستثناء بعض مكاتب الحركة الطرفية، التي لم تخضع حتّى الآن لسيطرة القيادة المركزية، كما في بعض كتائب الحركة في قطاع غزّة، ومواقف بعض قادتها داخل سجون الاحتلال، وبعض كوادر الحركة من الصفّ القيادي الثاني، ومن قاعدتها الشبابية والشعبية، الذين ما زالوا مُتمسّكين بنهج الحركة الأساسي بعيداً عن تخريب قيادتها الحالية.

من ذلك كلّه تتمحور أزمة الحركة الراهنة حول جوهر دورها ووظيفتها، ومن ثم هي أزمةٌ عميقةٌ، كما أدّت سياسيات قيادة الحركة إلى تحويل الأزمة من أزمةٍ إداريةٍ يمكن تجاوزها عبر أطر الحركة الداخلية وقوانينها ونقاشاتها، إلى أزمةٍ تنظيميةٍ شاملةٍ، إذ أفرغت الحركة من هياكلها، كما انتهكت قوانينها، حتّى لم يعد من سبيلٍ لتغيير مسار الحركة، أو حتّى تغيير هياكلها القيادية، إذ أحكمت القيادة الحالية قبضتها الأمنية والمالية. بناء عليه بات أمام وطنيّي «فتح»، من قادتها وكوادرها، خياران لا ثالث لهما، كلاهما مرٌّ، وقد يعصفان بوجود الحركة، لكنّهما قد يحافظان على إرثها وتاريخها المُشرّف، إمّا الانسحاب من الحركة التي سيطر عليها الجناح الاستسلامي والانهزامي المُهادن والحامي للاحتلال، ما سيؤدي إلى تقزيم الحركة أكثر فأكثر، وإمّا التمرّد على قيادة الحركة الحالية، وفصلها عن الحركة فصلاً نهائياً، أي نزع الشرعية التنظيمية عنها، ثم الشعبية، لأنّ نهجها يناقض نهج حركة فتح وتاريخها وإرثها. هذا الخيار قد يتمكّن من الحفاظ على الهيكل التنظيمي الفتحاوي نوعاً ما، في حدّه الأدنى، نظراً إلى افتقاده القدرات المالية التي تتحكّم فيه قيادة السلطة، فإن نجحت الحركة في التغلّب على عقبة التمويل (عبر التقشّف حيناً، والبحث عن مصادر تمويلٍ وطنيةٍ جديدةٍ حيناً آخر) فستعود حركةً تحرّريةً طليعيةً، وإن فشلت فقد نشهد نهايةً تليق بتاريخها في الأقلّ، لرفضها الخنوع لمسار الاستسلام والانهزام.

(كاتب فلسطيني في كوالالمبور)

# بين ترامب وهاريس... انقسام عمودي حادّ للناخبين الأميركيين

**رانيا مصطفى**

جاء إعلان بايدن، من مقرّ عزلته في إحدى المُدن الأميركية الشاطئية بسبب إصابته بكوفيد-19، بالانسحاب من السباق الرئاسي، مُتأخّراً، لكنّ الرئيس الأميركي الـ46 يعتبر نفسه مُنقِذاً للديمقراطية في 2020، وقاد أميركا إلى التعافي من إرث ترامب وجائحة كورونا، ويُضحّي على مذبح طموحه في 2024، بعد الخيبات التي سبّبتها مناظرته الرديئة ضد ترامب، ويرضيه أن يُعوِّض فشلَه بألّا تقابل أنانيته نرجسية ترامب، بعد دعمه ترشيح نائبته كامالا هاريس، معيداً بذلك حالة النشاط إلى الوسط الديمقراطي.

كاد ترامب يضمن العودة إلى البيت الأبيض بمواجهة سهلة مع رئيس مُرشّح عجوز ومريض، ينقسم حوله الديمقراطيون أنفسهم، قبل أن تنقلب عليه الطاولة باقتراب ترشيح هاريس ذات الـ59 عاماً، والتي حشدت من اللحظة الأولى الديمقراطيين لدعمها، ليصبح هو العجوز (78 عاماً)، الرئيس المقبل الأكبر سنّاً في تاريخ الولايات المتحدة.

> كاد ترامب يضمن العودة إلى البيت الأبيض بمواجهة سهلة مع رئيس عجوز ومريض، قبل أن تنقلب عليه الطاولة باقتراب ترشيح هاريس

يتهجّم الجمهوريون على هاريس في أمور عدّة، منها إثارة ملفّ الهجرة، الذي يحظى بشعبية كبيرة بين الناخبين، ويُشكّل نقطةَ ضعفِ الديمقراطيين التي سيغتنمها ترامب، إذ فشلت في مُهمّة ضبط الحدود مع المكسيك الموكلة إليها من بايدن. وهناك سياساتها في مواجهة التضخّم، حيث ستتابع خطّة بايدن في فرض التشدّد في الإجراءات المالية على البنوك، وسبق أن صوّتت ضدّ إلغاء القيود التنظيمية على بنوك «وول ستريت»، والحدّ من التخفيضات الضريبية التي منحها ترامب للأغنياء «هبةً»، حسب وصفها.

يتّهم الجمهوريون هاريس بالتستّر على تراجع صحّة الرئيس، وبأنّها بلا خبرة، بعد تخبّطها في المُقابلات وفي المناظرة ضدّ ترامب في 2020، وانسحابها من الترشّح للرئاسة باكراً. ستحشد هاريس وحملتها الديمقراطية، أسوة بائتلاف باراك أوباما في 2008 و2012، الناخبين السود، ومن الأقلّيات، والناخبين الأصغر سنّاً، فضلاً عن مُراهنتها على دعم الأطياف التقدّمية، ما سيمكّنها من حسم مكاسب ضدّ ترامب في بعض الولايات المتأرجحة. قد يدعمها اليسار الأميركي أيضاً ضدّ ترامب، بعد أن وصفها في 2019 بأنّها شرطية بسبب خلفيتها المهنية مُدّعيةً عامّةً؛ فهي المسؤولة عن ملفّ الإجهاض، الذي يبدو أنّه من أقوى القضايا لتحفيز القاعدة الديمقراطية، بعد سقوط قضيّة رو ضد وايد في 2022، وهي قرار المحكمة العليا الأميركية في 1973 بأن دستور الولايات المتحدة يحمي المرأة الحامل في اختيار الإجهاض من دون قيود. فيما كان بايدن مُتردّداً في هذه القضية، وله سجلّ في دعم بعض القيود على ذلك. الملفّ الأوكراني نقطة خلاف حادة بين المُرشحين، ففي حين أن أي رئيس ديمقراطي سيكمل إرث بايدن في دعم أوكرانيا، رغم بطء وتيرة المساعدات والقيود على استخدام الأسلحة الغربية، وعد ترامب بإنهاء الحرب في أوكرانيا في يوم واحد، ونائبه جي دي فانس كان الأكثر معارضةً في الكونغرس للمساعدات الأميركية لأوكرانيا. لكنّ قراراً متهوراً بإيقاف الدعم فجأة سيربك الإدارة الأميركية، ومن الممكن تعطيله مثلما فعل الكونغرس في تعطيل قرار سابق لترامب في 2019 بالانسحاب من سورية.

بعكس الملفّ الأوكراني، يتّفق المُرشحان على الاستمرار في دعم إسرائيل في الحرب على غزة، باعتبار أن واشنطن أقامت استراتيجيتها في الشرق الأوسط على هذا الدعم. تلّ أبيب تطلق حملة دعم لترامب بعنوان «الصديق الحقيقي لإسرائيل». ورغم أن هاريس لن تكون لها مواقف مناقضة للسياسة العامة لإدارة بايدن، وستتبنّى الدعم السخي لإسرائيل، وضدّ حقوق الفلسطينيين، لكنّها سبق أن ضغطت على مسؤولي الإدارة للتعاطف مع الفلسطينيين، وخفّفت الضغط على بايدن ووزير خارجيته أنتوني بلينكن، اللذين حرّضا على الإبادة الجماعية. سيكون على هاريس توخّي الحذر في تصريحاتها خلال زيارة نتنياهو الحالية لواشنطن، مع تصاعد الإدانات الدولية لإسرائيل وزعيمها نتنياهو، وتغيّر في المزاج العام الدولي، وظهور جناح تقدّمي في الحزب الديمقراطي يطالب بإعادة النظر في دعم إسرائيل وسحبه. تأتي الانتخابات الأميركية في زمن يتصارع فيه القادة الغربيون في أوكرانيا، ويزداد العنف في الشرق الأوسط مع الحرب العسكرية الإسرائيلية على غزة، واحتمال دخول إيران (شبه النووية) في خطّ المواجهة، وتصاعد نفوذ الصين في آسيا، وصعود اليمين المُتطرّف في أوروبا. العامل الأخير قد يكون في مصلحة هاريس، فدرس الانتخابات في بريطانيا، وفي باقي أنحاء العالم، يشي بارتفاع المشاعر المناهضة لمن يشغلون مناصبهم، وأنّ ترامب ليس ملائماً للتغيّر.

(كاتبة سورية)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads